وحدة الثقافة العراقية

امتداد ثقافي حضاري

د. جودت حسن خلف
الجامعة المستنصرية، كلية الآداب

مقدمة:

ينبغي التأكيد أن زمن عالم اليوم يختلف عن الأزمنة القديمة من حيث سرعة تغيره وطريقة تفاعله مع بعضه البعض لاسيما بعد الثورة المعلوماتية التي اجتازت الحدود والبحار، إذ أخرجت الثقافة من قوالبها المحلية والإقليمية إلى السطح كي تتفاعل مع بعضها ضمن تنوع ثقافي محلي أو إقليمي وحتى عالمي، وعلى الرغم من معاناة الثقافة لاسيما في المجتمع النامي أو المجتمع العربي من الصراع بين الأصالة والحداثة فإن العولمة قد حملت إلى العالم اجمع مجموعة مبادئ وقوانين وتكنولوجيا مقتحمة بجسارة حواجز الثقافات المحلية حتى باتت معارضة موجات العولمة (وان بدت من الناحية النظرية مقبولة)، عديمة الفائدة لأنها تفتقر إلى التجربة الواقعية في الحياة الواقعية وغير قادرة على تقديم البديل المماثل الذي به يمكن أن تشكل معارضة فاعلة وواقعية قادرة على الرد، ومع ذلك فإن العولمة ذاتها حملت معها تناقض واضح، ففي الوقت الذي تسعى فيه فرض ثقافة واحدة على العالم متمثلة بثقافة العصر الغربي، نجدها من ناحية ثانية تشجع وتعترف بالثقافات الاثنية المحلية ومع هذا بقيت وحدة مصادر الثقافة في أي مجتمع تؤشر على حقيقة وجودها لاسيما تلك الثقافات ذات الامتداد الثقافي كما هي عليه الثقافة العراقية التي تمكنت من بلورة شخصية مميزة بقيت متفاعلة في وجدان وعقل العراقيين إلى يومنا هذا، وهذا شأن الثقافة المصرية والثقافة الصينية وغيرها من الثقافات الأصيلة التي كونت كل منها شخصية مميزة لا تزال موجودة حتى يومنا هذا أيضا، وهي تدق مرتكزاتها في جذور الأرض، كما أنها مثلت خلال التاريخ صمام أمان لوحدة البلاد لاسيما في أوقات الأزمات والتراجع الحضاري متجاوزة بجسارة كل نظرات الانقسام والتفكك الضيقة، وهذا هو شأن الثقافة العراقية اليوم وفي المستقبل وتتكون هذه الورقة من أربعة محاور رئيسية يتناول المحور الأول: حقائق الواقع ووحدة مصادر الثقافة ويتطرق الثاني إلى التنوع الثقافي الخلاق والوحدة الوطنية ودَرَس الثالث الديمقراطية والوحدة الثقافية أما المحور الرابع، فاختص بدراسة وحدة مصادر الثقافة بشكل خاص وتأثيرها على السلوك الإنساني.

أولاً : حقائق الواقع ووحدة مصادر الثقافة :

إن قراءة تحليلية وتقييم موضوعي لنتائج مجريات الأحداث في المجتمع العراقي يجعلنا نقف أمام إشكاليات معقدة تحتوي على مجموعة كبيرة من المشكلات التي تحتاج مئات الدراسات العلمية كما أنها تحتاج إلى معالجات عاجلة – إن صح التعبير- أي معالجات انقاذية، فبالقدر الذي يتطلبه هذا الواقع الفحص الدقيق علينا في الوقت نفسه ان لا نغفل الماضي باعتباره الأساس الذي افرز الكثير من تلك الإشكاليات الحاضرة، ولاسيما أننا أهل الثقافة الحاضرة نعيش في الماضي أكثر من الحاضر، ويمكن القول ان العراق قد مر بجملة من الظروف والمتغيرات خلال تاريخه هي أولها انه منذ سقوط بغداد على يد المغول إذ تداولت العراق قوى أجنبية مختلفة، وبقي الحال هذا حتى ظهور الدولة الوطنية العراقية في الربع الأول من القرن العشرين والشيء الثاني الذي يجب الإشارة إليه هو انه رغم إعلان الدولة الوطنية لم يتحقق انجاز الاستقلال الوطني الكامل وقد افرز هذا الوقائع قوى وطنية متعددة ومتصارعة ومتنافرة بل ومنقسمة على نفسها وبقيت تعيش أزمة مفاهيم حقيقية بعد ان كان يجمعها العمل المشترك ضد الاحتلالين العثماني والبريطاني، والشيء الثالث ساعدت مرحلة الاستقرار النسبي في ثلاثينيات القرن الماضي على ظهور اتجاهات وأحزاب وشخصيات مهمة، إلا أنها كانت منقسمة إلى تيارين، الأول مع الملكية وتيار آخر معارض تنوعت آيديولوجياته ومنطلقاته، والشيء الرابع المهم ظهور الثروة النفطية التي جعلت العراق يحتل مكانة مميزة في حسابات السياسة البريطانية بوصفه من منطقة نفوذ بريطاني مهمة، والشيء الخامس والمهم أيضا هو مأزق المجتمع المدني العراقي، الذي عاش تداعيات مختلفة أفضت فيما بعد إلى ان يكون جزءا من السلطة ذاتها[١]. وان مأزق المجتمع المدني العراقي يعد أهم تلك المتغيرات الاجتماعية والسياسية بل انه نتاج لكثير منها حتى زج بسلطة الدولة (فمن المعروف ان الدولة العراقية شهدت تناقضات بنيوية خطيرة تمثلت بثلاثة مظاهر متناقضة، وهي مجتمع إقطاعي وحكومة مدنية، ونظام ديمقراطي ليبرالي، والمقصود هنا بـ(الحكومة المدنية) حكومة مؤسسات وفصل السلطات وسيادة القانون، وقد توزع المجتمع المدني بين هذه التكوينات الثلاثة، وكان هذا واحداً من أهم عوامل ضعف المجتمع وانحطاطه إذ توزعت مؤسساته وتباينت تطبيقاته وتناشزت تقاليده وتجزأت انتماءاته بين تقاليد القرية وثقافة المجتمع الإقطاعي حيث هيمنة رب الأسرة وشيخ العشيرة وإقصاء المرأة عن مواقع الفعل الاجتماعي المؤثر من جهة وبين مجتمع المدنية غير المتجانس الذي هو خليط من التمدن الحديث العهد وثقافة المجتمع الإقطاعي العشائري، وفي خضم مثل هذه الظروف والمعايشات المجتمعية ولد المجتمع المدني العراقي كسيحاً وعاجزاً عن بلورة فلسفته ومبادئه في الشكل الذي يجعله جزءاً فعالاً من تقاليد النظام الديمقراطي الليبرالي، وسرعان ما سقطت مؤسسات هذا المجتمع في قبضة السلطة وصارت

جزءاً من مؤسسات النظام السياسي وواحدة من لافتاته بمجرد سقوط الملكية وانهيار الديمقراطية الليبرالية الناشئة، بخاصة وان المرحلة التي أعقبت سقوط النظام الملكي قد شهدت صراعات سياسية بين القوى والأحزاب ذات النفوذ، قد كانت في معظمها امتداد لصراعات اجتماعية تحت طائلة الأنساق الثقافية المتناثرة، مضافاً إليها بعض الهواجس الاجتماعية ذات الصفة الطائفية، حتى إذا ما استقر الحال في الدولة القومية الشمولية، وترسيخ تطبيقات (الديمقراطية المركزية) أصبح المجتمع المدني بمؤسساته وثقافاته وتقاليده مدمجاً بمؤسسات السلطة وواحداً من أدواتها السياسية والإعلامية بل وحتى الأمنية[٢]، إذن هذه المتغيرات السياسية والاجتماعية وغيرها التي مر بها المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة جعلت هذا المجتمع يحمل تناقضاته معه، وهو يدخل مرحلة ما بعد ١٩٥٨ وما سبق ذلك من الفوضى واضطرابات مختلفة عطلت تطور المجتمع في الوقت الذي كان ينبغي أن يبني العراق بعد عهد الملكية بنموذج جديد من التطور والإنتاج إلا انه مع دخول القرن الواحد والعشرين واجه تراجعاً خطيراً في ثقافته بعد سلسلة الحروب والأزمات القاسية، حتى إذا ما جاء التغيير سنة ٢٠٠٣ تبدل من الاتجاه إلى بناء نظام ديمقراطي يأخذ به كل طرف حقه ويقول كلمته ويعمل الكل من اجل نهضة العراق، شهدت الساحة العراقية انقسامات عرقية وطائفية حتى عاش العراق محنة حقيقية (فهي محنة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية تلبست بلبوس قومية او دينية او طائفية أصبح لها نتائج خطيرة على المجتمع العراقي لعل أبرزها زعزعة الأمن الأهلي الذي يعمل باستمرار على تآكل رأس المال الاجتماعي المتمثل بالعناصر الثقافية جوهرية هي كل مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتفاعل على أساس الثقة المتبادلة والتعاون على تكوين جماعات وجمعيات جديدة تنتظم من خلالها الخارطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسعى إلى إعادة رسمها وترسيخها في المجتمع العراقي[٣]، الذي يساعد في نهاية المطاف على تأسيس دولة وطنية يتعايش أبناؤها على أساس الحقوق والواجبات، وليس على أساس اعتبارات أخرى، ولعل هذا الطموح تصادق عليه حقائق الواقع الاجتماعي اليومي، هذا الواقع الذي ينطق وحدة مصادر ثقافته، خلال التاريخ والتي بلورت انتماءه الوطني فلا يمكن أن تكون العرقية بديلاً عن الوطنية، ولا يمكن أن تكون الطائفية بديلاً عن الدين والوطن ولا يمكن أن تكون القبيلة أو العشرية بسننها وأعرافها بديلاً عن القانون في مجتمع مدني، كما أن حقائق الميدان الاجتماعي بكل مكوناته الثقافية لا يخرج عن دائرة الانتماء الوطني وهذا يمثل حقيقة الشعور الشعبي في كل أنحاء العراق.

ثانياً : التنوع الثقافي الخلاق والوحدة الوطنية :

يبقى التنوع الثقافي الخلاق عنوان الفعل الابتكاري والذي تصان به حرية الإنسان ويظهر به احترام الآخر، واحترام الخصوصيات الثقافية، ونبذ التسلط والوصاية على أحد في إطار المجتمع الواحد، ويبقى التمايز المشروع هو في القدرة على الابتكار وتقديم الشيء الذي يخدم المجتمع ويحافظ على ثقافته الم التي هي مصدر كل الثقافات الفرعية فيه ، وبهذا جاء التقرير الذي أصدرته اللجنة العالمية للثقافة والتنمية سنة ١٩٩٥ في الأمم المتحدة (تنوعنا الخلاق) وهو عنوان يدل على طرح جديد في الثقافة الإنسانية، وهو من الطروحات الكوكبية الوليدة التي كانت بمثابة الإطار المرجعي للتوجه الغالب على أبواب التنوير، وبهذا فإن التنوع الثقافي الخلاق هو القادر على قراءة الحاضر واحترام المغاير وتشجيع معاني التسامح ولا تنفر من إعادة النظر في التقاليد لأنها تنضوي على الوجه الداخلي الذي بينها والركود إلى المعتاد او السائد ولا يتحقق مبدأ الفعل الابتكاري في مثل هذه الثقافة إلى بحلول استثنائية للمشكلات المستعصية، ونظرة أكثر جسارة إلى العقبات القائمة. ويستلزم ذلك مجاوزة التناقضات القديمة والإسهام الحواري المتكافئ في رسم خرائط عقلية جديدة تؤسس بها علاقات النزعة السلوكية الوليدة، كما أن هذه النزعة لا تستهدف تسلط امة على امة او سيادة ثقافة على أخرى، فقد مضت أزمنة التسلط منذ أن عرفت الشعوب كيف تدافع عن حقوقها في الوجود المتكافئ الذي تؤكده معاني الحرية والعدالة والمساواة وإنما تهدف إلى احترام الآخر باعتباره سبباً للاتفاق والاعتراف بالتباين بوصفه وصفاً للعافية، وتأكيد انه ما من أمل في سلام البشرية ما ضلت حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات أو امة من الأمم تمارس قهراً سياسياً أو فكرياً أو أخلاقيا على غيرها من الحضارات أو الثقافات او الأمم بدعوى ان الطبيعة والتاريخ ميزها على غيرها بما لا تملكها سواها ، فمستقبل البشرية مرهون بالاحترام المتبادل[٤]، وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو عامل توحيد وليس عامل تفريق او صراع، وعامل التوحيد هذا مرتبط بانفتاح الثقافة ذاتها ، فصيرورة الثقافة الوطنية خلال التاريخ ارتبطت بعملية التفاعل بين الإنسان والبيئة العراقية فترة طويلة من الزمن ، حتى قوبلت هذه الثقافة ضمن إطار إيكولوجي مميز ومرتبط بنهري دجلة والفرات اللذين كانا خلال تاريخ العراق الطويلة عامل توحيد حتى عرفت ارض العراق بتسميات مختلفة أبرزها بلاد الرافدين ، فوحدة الجغرافيا كانت حاضرة في كينونته الثقافية ذاتها، بل أنها مثلت جانباً مهماً من شروطها الموضوعية التي أفضت ان تكون الثقافة العراقية مصدر واحد معبر عنه في تفاعل تنوعها الايكولوجي والإنساني بأنهارها وجبالها وأهوارها وصحاريها ولا يمكن ان تكون خارج هذا الإطار الجغرافي الذي يبقى ماثلاً بتفاعلاته المستمرة عبر الأزمنة المختلفة تعبر من خلال مئات بل آلاف الأجيال البشرية تعبر عن وجودها تاركة بصمة الثقافة ذاتها التي تكونت لأول مرة على كل حقبها التاريخية من حيث كونها وحدة نفسية وعقلية بشقيها المادي والمعنوي سواء، وهي تمثل قمة الانجاز او تعيش فترة الانحطاط، إذ بقي التنوع الثقافي يتفاعل ويتعايش معاً لأن مصدره واحد ، وهو عن دور

التنوع الثقافي في عملية التطور، أكد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ الذي لا يرى في التنوع الثقافي في اي مجتمع عامل معرقل للتنمية والتطور بل على العكس من ذلك تماماً فهو عامل دفع إلى الأمام، إذ يرغب الناس بحرية ممارسة طقوس دينهم علانية والتكلم بلغتهم الأصلية والاحتفاظ بتراثهم العرقي أو الديني دون الخوف من التهكم أو العقاب أو انتقاص لفرصهم المواتية كما يريدون حرية المشاركة في المجتمع دون الاضطرار عن التخلي عن جذورهم الثقافية وها يتطلب فهم أكثر ووعل اجتماعي لحقائق الواقع الذي يعيش مثل هذا التنوع، وإلا حدث العكس وبهذه الحالة إذا تركت الصراعات على الهوية الثقافية دون علاج أو إذا عولجت على نحو سيء فإنها قد تتحول بسرعة إلى مصدر من مصادر عدم الاستقرار وتهدد السلام والتنمية كما قد تسفر عنها سياسات قمعية ومعادية للآخر وتكون عندئذ عامل معوق لتقدم المجتمع(٥)، والشيء المهم في هذا الجانب أن المجتمع العراقي بتنوعه الثقافي يشعر ان ذلك لا يمكن أن ينال من شخصية ثقافته الوطنية، فإن التعبير عن شيء معين، في الحياة العامة يبقى يدل على وحدة المطلب، عن كل الثقافات الفرعية للوصول إلى الفكرة المراد طرحها ويظهر ذلك جلياً في القيم والعادات والتقاليد والتصورات والرموز والفلكلور الشعبي خلال التاريخ بحيث يستطيع الفرد العراقي التعامل معه الآخرين وباختلاف تنوعهم الثقافي عن طريق فهم متبادل للشيء المراد التحدث فيه وبهذا (فالثقافة كالواقع الاجتماعي والاقتصادي، "الذي تجسده بالقدر الذي يصوغها" كيان لا ينطوي على التجانس، ويعكس بقدر ما يوازي او يجسد الحركة غير المتجانسة لعناصر الوقائع الفاعلة والمنفعلة في زمنها التاريخي يمكن ان يكون زمناً مطلقاً للتحول والتغير أو زمناً مطلقاً للثبات والجمود، وإنما زمناً يجمع ما بين النقائض حتى عندما تغلب عليه صفة زمن الثبات و صفة التحول وسواء كانت الثقافة منتسبة إلى هذا الزمن او ذلك فان نسيجها العلائقي يظل منطوياً على عناصر متباينة، تؤكد التنوع الذي يدل على اختلاف الاتجاهات، ولكن الكيان غير المتجانس لا يمنع من الحديث عن توجهها العام او الإشارة إلى الصفات الإجمالية لمنظورها الكلي في رؤيتها للعالم، من حيث علاقة العناصر التكوينية بعنصر مهم من عناصرها، عنصر يكتسب قدرة حاسمة على أن يفرض سماته وملامحه ويدفع ببقية العناصر في هذا الاتجاه أو ذلك، نتيجة عوامل تاريخية معينة تستجيب إليها الثقافة على مستوى الحضور العلائقي للعناصر التكوينية)(٦)، وفي إطار الحديث عن الشيء الذي يحفز الثقافات العراقية الفرعية في المجتمع العراقي إلى التوحد وظهور الهوية المميزة للشخصية العراقية هو الشعور بالانتماء الوطني لدى العراقيين على اختلاف مكوناتهم العرقية والدينية، وقد برزت وظيفية ذلك في أزمنة مختلفة لاسيما في زمن الانحطاط الحضاري، حتى انتفضت عناصر القوة فيها لتظهر على عناصر التفكك والانقسام، وهذا ما بدأ يظهر في الزمن الحاضر عندما عادت الثقافات الفرعية للانضمام إلى بعضها البعض في المواقف المختلفة لتعلن انتمائها الوطني.

ثالثاً. الديمقراطية تعزز الوحدة الوطنية:

ينبغي النظر إلى ما تشهده الساحة الدولية من تحولات وتغيرات كبيرة تحت ضغط اقتصاديات العولمة واستحقاقاتها من جهة وانتهاء صلاحية الأنظمة السياسية التقليدية من جهة أخرى، باهتمام بالغ، كما ينبغي النظر بجدية إلى الديمقراطية أياً كان نوعها او شكلها على أنها مشروع ذا هوية وطنية، وهو يرتبط بثقافات ونظم وعلاقات اجتماعية تتغير من زمن إلى آخر ومكان إلى آخر، كما أن الديمقراطية من جانب آخر بوصفها مشروعاً ثقافياً وسياسياً لا يولد ولا يتطور إلا ضمن محيط اجتماعي ساند من اجل الانتقال بالمجتمع إلى مرحلة متطورة(٧)، وهي مسألة تحتاج إلى وقت طويل لكي تنضج وتأخذ مدياتها الموضوعية وتتشرب في ثقافة المجتمع وتكون جزءاً حيوياً من سلوكه الحضاري، وهذا يرتبط بالشك في مدى وعي المجتمع وفهمه للعملية الديمقراطية بمدياتها الاجتماعية والثقافية، فلم يعد الصراع أو العراك العضلي وسيلة ممكنة للوصول إلى السلطة في مجتمعات حديثة، وبهذا سعى الإنسان في هذا العصر إلى استبدال وسائل صراعه التقليدية بوسائل جديدة هي ورقة الناخب، إلا أن المسألة ذاتها ليست بهذه السهولة من التفسير إذ لا تزال المجتمعات المتخلفة المولدة للأسلوب الحضاري في المجتمعات الأكثر تطوراً تعيش صراعاً من نوع آخر ليس قائم على أساس الكفاءة إنما على حصد الأصوات من خلال تحشيد الأصوات وفق الانتماءات الثقافية الفرعية، ولكي تأخذ الديمقراطية مدياتها الموضوعية ينبغي استحضار وحدة مصادر المجتمع الثقافية ذاتها وهي عملية وان كانت كامنة في شخصية كل فرد تحتاج إلى ثورة ثقافية كي يقتنع الجميع بان تكافؤ الفرص والاختيار على أساس الكفاءة إنما يعني خدمة للمجتمع، وبهذا فان ولادة مشروع ديمقراطي بمدياته الموضوعية يحتاج الى وقت طويل، لكن لا سبيل أمام المجتمع العراقي لحل اشكالياته المعقدة إلى عن طريق الأسلوب الديمقراطي (الحل في الديمقراطية) الذي يعطي لكل ذي حقٍ حقه، وهي مسألة تبدو في المرحلة الراهنة صعبة، إلا أنها في المستقبل سوف تكون الخيار الضروري لتقدم البلد وإلا بقينا متأخرين أكثر فأكثر، فبلوغ الشروط الموضوعية لهذا المشروع إنما يعني بروز الهوية الوطنية بكل تجلياتها بوصفها تمثل عنوان الثقافة العراقية ذاتها، وان الثقافة لا يمكن أن تقدم نموذج ديمقراطي دون أن يكون مصدرها الوطن الذي تفاعلت على أرضه حضارات وثقافات مختلفة ولم تستطع أن تفتت أرضه إذ بقيت الثقافة العراقية عامل موحد وهي مرسخة في النفوس والعقول وستبقى كذلك.

رابعاً. وحدة مصادر الثقافة العراقية . امتداد إلى المستقبل:

لا يمكن فصل واقع الثقافة العراقية عن التحولات والتغيرات الثقافية الكبرى الجارية في العالم، وطالما الغرب بات ينظر إلى المستقبل بناءاً على منجزاته العلمية والتكنولوجية، فإن

النظر إلى المستقبل في مجتمعاتنا النامية يبقى يدر في حدود تلك التحولات التي ما برحت بظلالها على ثقافتنا ليل نهار، وبهذا فان نظرتنا إلى المستقبل ستكون مختلفة عن نظرة العالم المتقدم إليه، فهو ينظر إليه على ضوء انجازاته الحضارية اليوم وما ستكون عليه في الغد أما نحن فليس لدينا انجازات حاضرة حتى يكون لدينا حسابات مستقبلية، إلا أننا موجودين سواء كان هذا الوجود قائم على تقليد قوانين الغرب أو معارضتها أو لا زلنا نعيش في الماضي البعيد وكلا الحالتين جعلت واقعنا أكثر تأخرا وانحساراً وتراجعاً في مجال القيم والتعليم والصناعة والزراعة والسلوك، وبهذا ينبغي أن تكون مديات إصلاح حالنا يبدأ من حسم الصراع بين مد أعناقنا باتجاه العالم المتقدم أو لفتها إلى العمق التاريخي حتى تتوضح الصورة بشكل جلي، وهذا لا يتم إلا من خلال فهم الوقائع الاجتماعي والثقافي وكشف عوامل تأخره وانحطاطه، وهي مسألة ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، وعندما نتمكن من ذلك فإننا سننظر إلى المستقبل وفق تصور أكثر نضجاً، لكننا لا نزال خارج دائرة الإنتاج وهي إشكالية مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعنا ولحل بعض من هذه الإشكالية لا يمكن إلا باستحضار الأصل من الثقافة سواء ما يتصل منها بثقافتنا القديمة أو ثقافاتنا الإسلامية الخالية من الشوائب فإذا استحضرنا الثقافات القديمة نجد العراق قد تكون فيه ما يقارب سبع منها، فإذا ذكرت حضارة بابل يعني ذلك حضارة العراق وإذا ذكرت حضارة سومر او الحضر فيعني ذلك شيئاً واحداً هو حضارة العراق، كما لو استحضرنا ثقافتنا الإسلامية لوجدناها تعبر عن وحدة نفسية وثقافية عالمية تفاعلت مع الخصوصيات الفرعية دون ان تلغيها، إنما كان ذلك قائم على الروح الإنسانية والتسامح الذي يفضي إلى بناء حضارات ودول، وبهذا الشكل يمكن القول أن وحدة مصادر الثقافة العراقية تنبع من ذلك الأصل وسوف تمد به إلى المستقبل وبالتالي فإن السلوك الإنساني في المجتمع مرتبط بتطور الجانب الثقافي والحضاري عند الإنسان وسعيه على تكوين وحدة ثقافية رمزية تحتوي كل تنوع ثقافي في الثقافات العامة الجيدة والمتطورة والثقافات المحلية وعلاقتها مجاور الثقافات الأصيلة مع النظرة الحضارية نحو المستقبل في كل مجالات الحياة.

الثقافة العلمية أو محو الثقافة العلمية:

التزود بالمعارف الأولية العلمية من خلال نظامنا الفعلي يعني أفضل السبل لمحو الأمية العلمية، وجدير بالذكر أني أرى محو الأمية العلمية لبنة واحدة في بنية اكبر نستطيع أن نسميها محو الأمية الثقافية، لكن هذه اللبنة لها قضاياها ومشكلاتها الخاصة بها .

إن الانحطاط بالمعارف الأساسية للثقافة وثيقة الصلة بالعلم والتكنولوجيا والتي لن يجانبها الصواب إذا وصفناها بعبارة محو الأمية العلمية، وهي توافر المعارف التي يفترض أهل العلم في زمان ومكان محددين ان توافره لدى غيرهم من الناس. وهنا نقول ان جميع المعارف صغيرها وكبيرها التي يفترض الناس أنها متوافرة لدينا هي ما نسميه المعارف الأساسية الثقافية، وكم هو مهم إدراك أن ما نتحدث عنه هنا ليس سوى حقيقة تجريبية معينة خاصة وسواء قبلنا هذه الافتراضات أم لم نقبلها، نقول إنها واقع معاش الآن، وأن من يفتقر إلى أهم لبنات هذه المنظومة من المعارف التي يستطيع فهم بعض عناصر الثقافة الإنسانية وربما هي العناصر المهمة – التي تجري على نطاق المجتمع باتساعه ومثال على ذلك: قضية سياسية معاصرة فأن عدم فهم هذه القضية قد تترتب عليه نتائج خطيرة سواء بالنسبة إلى الفرد أو بالنسبة إلى المجتمع ورغبة مني في التأكيد على حقيقة فوائدها أنني أقدم مثالاً تجريبياً بأن أقصى تجربة عشتها منذ عدة سنوات شغلت منصب مستشار ثقافي علمي ومحرراً مشاركاً في صحيفة تصدر هنا، وحدث ذات يوم بينما كنت أتناول طعام الغداء مع هيئة التحرير، أني قررت اجري معهم تجربة صغيرة (حواراً).

فسألتهم: هل لي استخدام مصطلح (الانطباعية) من دون تفسيره للقراء؟

- **طبعاً بكل تأكيد أجاب الجميع تقريباً، لأنهم يقيناً يعرفون معناه.**
- **وهو كذلك وما عن [التعبيرية التجريدية]؟**
- **لا لا، يجب تفسيره، كان جوابهم.**

فتح الاستنتاج أن هناك خط فاصل واضح في عقولهم بين ما هو معروف مسبقاً وما يتعين بيانه للناس، وقد حرصت منذ ذلك الوقت على أن اجري هذه التجربة مع جميع الناس على اختلاف مشاربهم ممن يشاركون في الاتصال والتفاعل في المجتمع. وطبيعي ان حدود المعرفة والفهم يمكن أن يختلف بدرجة ما من شخص إلى آخر، لكن الاختلاف ليس كبيراً جداً ولكنه لم يكن صعب المعالجة.

إن أول شيء أدركته في هذا المجال هو ان المعارف الأولية الثقافية ليست مجموعة من الحقائق (وهي تكوين متكررة ضدنا) إنها مزيج متنافر من الأشياء، حقائق أو أفكار وارتباطات

وصور من الحياة الاجتماعية المتعددة، ووصل الأمر بي إلى أني تصورتها أشبه بنوع من العناصر المركبة التي تؤلفها معاً مجموعة المعارف الثقافية حيث نتوحد وتتكامل فيها أفكار ومفاهيم جديدة. وإذا ما تصورنا صورة مجتمع تمزقه الأحداث والمتغيرات وهو متعدد الثقافات العامة والمحلية مثل المجتمع الذي نعيش قسه وهو متعدد الثقافات العامة والمحلية مثل (المجتمع الذي نعيش فيه فرعان ما يدرك انه من دون المعارف والثقافة الأولية المشتركة التي ترتبط بين مكوناته المختلفة فأنه يتفكك حتماً إذ هنا سيفتقد الناس وسيلة إسناد وتعاون وتآزر بعضهم مع بعض.

وأخيراً فان الانتباه إلى المعارف الأولية الثقافية والعلمية محاولة التعويض والإصلاح المستمر للمدنية والثقافية وأن يأخذ المثقف بالحياد أن المعارف الأولية الثقافية تتغير بتغير الزمان والمكان؟ نعم ربما تثار هذه القضية عادة للدفع باستحالة التحفيز العلمي والثبات لمحتوى المعارف الأولية الثقافية العلمية حتى وان سلمنا وجودها، وتوجد الآن لحسن الحظ بشأن هذه القضية تراكم ثقافي حضاري معرفي يمكنها ان تقلنا إلى إجابات كمية ونوعية جيدة على المتغيرات الزمانية والمكانية والجغرافية. وهكذا لي أن أقول في الختام مع قدر من الثقة ان المعارف العلمية ووحدة الثقافة العراقية تتغير حقاً مع الزمن ومن مكان إلى آخر لكنها تتغير بطرق ووسائل سمكن التنبؤ بها والتحكم فيها .

الخلاصة

تناول البحث بعض الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بوحدة الثقافة العراقية والتي تعد امتداد ثقافي وحضاري مستمر على الرغم من معاناة الثقافة ولاسيما في المجتمع النامي مثل المجتمع العراقي من الصراع بين الأصالة والحداثة ، فان العولمة قد حملت إلى العام أجمع مبادئ وقوانين وتكنولوجيا وثورة معلومات مقتحمة بقوة حواجز الثقافات المحلية (الأمة الأصيلة) حتى باتت معارضة مواقف وموجات العولمة (ان بدت من الناحية النظرية مقبولة) لكنها عديمة الفائدة لأنها غير مطبقة في الحياة الواقعية وغير قادرة على تنمية البديل لمواجهة العولمة بشكل حقيقي. والثقافة العراقية رغم أنها في بعض الأحيان تمكنت من بلورة شخصية عراقية مميزة لا تال موجودة ومستمرة وهي شخصية غير مهزومة ولكنها مأزومة في اغلب الأوقات.

والثقافة والمعرفة العلمية تعدان صمامي الأمان لوحدة البلاد ولاسيما في أوقات الأزمات والانقسام والتفكك الاجتماعي والثقافة هي هوية الإنسان في أي مكان، فالثقافة يصنعها تراكماً كمياً ونوعياً التفاعل مع الوقائع متكيفاً ومتجاوزاً في امتداده المستقبلي نحو الأفضل، ولا يقتصر مفهوم الثقافة هنا على الثقافة العامة في المجتمع، بل يذهب هذا المفهوم إلى ثقافة

الواقع السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي حيث أن معطيات هذا الواقع لها انعكاساتها السلبية والايجابية مع حياة الإنسان في المجتمع أن ثقافة المواطنة الصالة الحقيقية تعد مدخل تربوي في كافة الجوانب الحياتية وذات اثر كبير في السلوك الإنساني، وداخل شخصية كل منا خواص معينة قد تتفق أو تفترق مع الخواص الموجودة في شخصيات الآخرين ولهذا تنوعت وتعددت النظريات واختلفت وتناقضت الآراء في تحليلها وتفسير اتجاهاتها.

وإذ أخذنا على سبيل المثال الرهاب الاجتماعي (Social phobias) وهو خوف وقلق اجتماعي دائم وواضح وشعور بالإحراج والارتباك عن مواجهة بعض المواقف الحياتية، وهذا تصاحبه مظاهر واضطرابات نفسية وبالتالي يحصل انخفاض في تقدير الذات وهو إذا أصاب شخصية إنسان يصعب تثقيفه وتعليمه وتربيته حيث أن علاج مثل هذه الحالة يكون نفسي سلوكي، وتحليلي، ودوائي. فالثقافة والمعرفة الإنسانية هي أن يشارك البشر بعضهم مع البعض الآخر في غالبية مهاراتهم الثقافية والعلمية المعرفية بما في ذلك العالم الحسي – وتستخدم كافة الثقافات ابتكارات إضافية ذكية عند مواجهة مشكلات في مجالها الطبيعي والاجتماعي ضمن عملية التطور المعرفي .

وفي هذا البحث تم تناول أربعة محاور يتناول الأول منها بعض حقائق الواقع والتطبيق العلمي واحترام الحقوق المدنية الإنسانية حيث يمكن القول بأنه لم يتحقق شيء حقيقي من الحقوق والواجبات الأساسية بل هي غائبة في اغلب الأحيان بسبب انعدام ضمانات حمايتها الثقافية والاجتماعية ، وقد تطرق الثاني إلى التنوع الثقافي الخلاق والوحدة الوطنية وفي الثالث تناولت بعض الشيء عن الشيء عن الديمقراطية والوحدة الثقافية أما في المحور الرابع فأخذ بدراسة وحدة مصادر الثقافة العراقية ومعطياتها وضرورة تطويرها وترسيخها بما يضمن الفائدة للإنسان والمجتمع .

وتعد مصادر الثقافة هي جميع أنماط السلوك المكتسبة سواء كانت تمثل علاقة الإنسان بالمادة أو علاقة بغير من البشر والأفكار والرموز التي تخص الآخرين وتدل البحوث والدراسات على أن الحرمان من حق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمراحل القريب منها (المتوسطة والإعدادية) مثلاً، يؤدي إلى حرمان ثقافي وإلى نتائج انفعالية بالغة الأهمية على مواقف الإنسان من العالم الخارجي واستلام المعلومات منه ، كما أنها تؤثر على إدراكهم بما يحيط بهم، وانعدام المساهمة الفعالة الكفوءة في الأنشطة المجتمعية والتنموية والتواصل مع وسائل التماسك والتكامل الاجتماعي .

وفي ضوء ذلك ينبغي كسر طوق التخلف الثقافي وهو ليس مستحيلاً ولكنه ليس سهل التحقيق والمنال وهناك معادلة علمية ومتفق عليها هي: أن التخلف الثقافي خاصة في التعليم والتعلم هو تخلف في الأداء والتنمية والسلوك الإنساني. وللضرورة والوضوح ورغم أن

ضمانات تطوير الثقافة وفسح مجالات ازدهارها قليلة في واقع الحال، إلا أنها مسألة نسبية والتفاؤل والسعي إلى حصول الإنسان على أكثر ثقافة إنسانية وفضل قدرة معرفية ينبغي أن يستمر ويتطور باتجاهاته الصحيحة وفي المجالات الحياتية الإنسانية .

هوامش البحث:

١ د. ضياء الجصاني، د. طالب مهدي: الديمقراطية في المجتمع العراقي التحديات وآفاق المستقبل، سلسلة تصدر عن جريدة الصباح تعنى بشؤون الثقافة والفكر، مطابع جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٧، ص٣٥-٢٩.
٢ المصدر نفسه ، ص٢٩ .
٣ المصدر نفسه ، ٣٥ .
٤ د. جابر عصفور ، حوار الحضارات والثقافات ، اصدرته منظمة اليونسكو ، ١٩٩٥ .، كتاب في جريدة ، من منشورات جريدة الصباح ، العدد ٥ ، السبت ٩ حزيران ، ٢٠٠٧ ، ص١٦ .
٥ الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة، ٢٠٠٤، عرض رشا جمال، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مج٤، العدد ١٥، ٢٠٠٤، مصر، ص٢١٠-٢١١.
٦ د. جابر عصفور ، مصدر سابق ، ص٦ .
٧ د. ضياء الجصاني و د. طالب مهدي ، مصدر سابق ، ص٩٠-٩١ .

مصادر البحث

١. د. ضياء الجصاني، د. طالب مهدي، الديموقراطية في المجتمع العراقي التحديات والأفاق– بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥-٢٩ .
٢. د. جابر عصفور، حوار الحضارات والثقافات، منظمة اليونسكو، العدد(٥)، ١٩٩٥، ص١٦.
٣. د. رشا جنال، الحرية الثقافية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد(٤)، العدد(١٥)، مصر، ٢٠٠٤، ص٢١٠.
٤. د. عاطف وصفي، الثقافة والشخصية، ط٢، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦.
٥. الدكتور أحمد أبو زيد، الاتساق في البناء الاجتماعي (النسق الثقافي) الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ١٩٨٧، ص١٥١.
٦. د. مبروكة الورفلي، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلة الاجتماع، مجلة أكاديمية فصلية محكمة، الثقافة السياسية الليبية والفساد، ٢٠٠٩، لبنان، ص١٢٦.